صراع النفوذ في إفريقيا :بين التغلغل الاقتصادي الصيني والتواجد العسكري الأمريكي

أ.بلخثير نجية

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان / الجزائر

الملخص:

يتجه واقع القارة الإفريقية إلى التوصيف السلبي،كونها تضم دولا متخلفة على المستويات السياسية والاقتصادية التكنولوجية،كتراكمات تاريخية أسس لها الاستعمار القديم ، في مقابل ثروات طبيعية هائلة تعتبر قوة كامنة هائلة، و هي ثنائية تجعل منها مجالا حيويا للتنافس الدولي،خاضعة بذلك لمصدر تقرير خارجي لسياساتها، هو ما يعني جليا أنها واقعة في دائرة التبعية الهيكلية دوليا،لاسيما بعد الحرب الباردة أين برز التنافس على أشده بين أمريكا و الصين مترجم إلى تنافس بين وسائل مختلفة: الإستراتيجية و التواجد العسكري الأمريكي مقابل القوة الناعمة الصينية : الاقتصادية و الدبلوماسية .

ABSTRACT

The reality of the African continent is moving towards a negative characterization because it contains some under developed countries mainly in political, economical and technological levels due to ancient colonialism sversus tremendous natural resources that they contains, what makes them a vital area for international competition and faced also to external policies reports. This means that it is an international subordination especially after the cold war where it appears a great competition between USA and China maybe in the presence of the American military strategies versus the Chinese industry.

تمهيد:

تعرف القارة الإفريقية استمرارا للتدخلات الأجنبية بوسائل أخرى ، فبعدما خضعت أقطارها للاستعمار الأوروبي العسكري ، أمست الآن تدخل ضمن دائرة النفوذ للقوى الكبرى التي تقرر –من موقعها –سير العلاقات الدولية وفق ما يخدم استمرار الوضع القائم بمعطياته الاقتصادية و السياسية و العسكرية والتكنولوجية .

جاءت الآراء الفكرية المتناقضة حول أهم مظاهر التنافس القائم بين الولايات المتحدة و الصين حول القارة الإفريقية ،حيث انصرف التساؤل أكثر إلى دور الصاعد الجديد : الصين فقد تأرجحت الآراء بين اعتبارها شريك في التنمية باعتبارها ناقل للتجربة المحلية و بناء شراكات فعالة عبر العالم النامي ، و بين من اعتبرها منافسا اقتصاديا يؤدي نفس الدور الذي تقوم به القوى الغربية الهادفة إلى الاستحواذ على الثروات الإفريقية و جعلها أسواقا لتصريف المنتجات الغربية، وهو ما يقض على أية فرصة للصناعات الناشئة ، و بين اعتبارها بلدا استعماريا بالأشكال الاقتصادية الجديدة، الهادفة إلى إزاحة التوجهات التقليدية للقارة نحو الغرب بحيث تركز على الشراكات مع النخب الإفريقية ، مما يتيح لها السيطرة على القارة .

إن التساؤل في هذا الإطار يتجه إلى جدلية الأفعال و ردود الأفعال بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية في تنافسها على المجال الإفريقي كمجال حيوي للنفوذ و المصلحة ، لاسيما الامتيازات النفطية .

1- مشاريع الشراكة و التعاون : البوابة الاقتصادية للنفوذ الصيني :

❖ **أ- منتدى التعاون الصيني الإفريقي** The Forum for ChinaAfrica CooperationFOCAC :

يعتبر أرضية للتعاون القائم على التشاور والحوار العملي، أنشئ بصورة مشتركة من قبل القادة الصينيين والأفارقة في عام2000، من أجل مواصلة تعزيز التعاون الودي بين الصين و إفريقيا في إطار الظروف الجديدة لمواجهة التحدي المشترك للعولمة الاقتصادية، و على خلاف الولايات المتحدة الأمريكية ، جاء الخطاب الصيني مركزا على منطق المساواة ، و التعاون جنوب - جنوب معتبرة نفسها مكونا للمجال الجنوبي ، و بالتالي الأرباح المتبادلة [1].

و يمكن تلخيص أهم مرتكزات المنتدى فيما يلي :

- أنه مجال للحوار السياسي المتبادل و أرضية للتعاون الاقتصادي و التكامل التجاري

- كونه فضاء للتشاور الدبلوماسي و ترسيم العلاقات الإفريقية الصينية لاسيما منها الثنائية [2].

أما المؤتمر الوزاري الثاني لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، فقد تم احتضانه في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بحضور أكثر من 70 وزير من الصين والدول الإفريقية 44،إضافة إلى المسؤول عن الشؤون الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي وممثلي بعض المنظمات الدولية والإقليمية الأفريقية،و قد أكد على نفس المقومات السياسية و الاقتصادية السالفة مع التعهد بالعمل جنبا إلى جنب في عمليات حفظ السلام الأفريقية،والتعاون في مجال التنمية الاجتماعية شملت وعود بتوسيع صندوق تنمية الموارد البشرية من خلال تدريب ما يصل إلى 10000 من الفنيين الأفريقية خلال السنوات الثلاث المقبلة، تكملها المساعدة في مجالات الرعاية الطبية والصحة العامة، والتبادلات الثقافية [3].

و تمثلت نتائج خطة عمل أديس أبابا في تعزيز التجارة البينية ،حيث بلغ إجمالي التجارة بين الصين و إفريقيا عام 2004 ما يعادل 29مليار دولار،

وهي نسبة زيادة كبيرة مقارنة مع سنة 2003، و هو ما يؤكد القوة الدافعة التي منحتها خطة العمل الثانية للنهوض بالتجارة البينية [4].

واستكمالا لسلسة التقدم في العلاقات، فقد مثل المنتدى المنعقد في بجين عام 2006، نقطة فاصلة، حيث قدمت خطة عمل طموحة يتم تنفيذها في غضون ثلاث سنوات تضمنت مضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا التي تصل إلى حوالي 1 مليار دولار بإنشاء صندوق التنمية الصيني الأفريقي لتعزيز استثمار الشركات الصينية الجديدة في أفريقيا، توفير 3 مليارات دولار قروضا تفضيلية و ملياردولار أمريكي على شكل ائتمانات تفضيلية للمشترين للدول الإفريقية، إلغاء الديون لـ31 بلد إفريقي ،فتح السوق الصينية لصادرات الدول الإفريقية، إضافة إلى بناء المستشفيات والمدارس في المناطق الريفية الأفريقية، وهي مساعدات تقع في نطاق الدبلوماسية الصينية و السياسية التي تتبنى بناء سمعة إيجابية في البلدان الأفريقية [5].

أما منتدى التعاون الصيني الأفريقي المنعقد في القاهرة بشرم الشيخ في07نوفمبر 2009، فقد كان منعرج تحول كبير لصالح ترسيخ الوجود الصيني في أفريقيا، فقد تجاوز حجم التجارة الصينية مع أفريقيا حاجز المائة مليار دولار في العام الماضي, كما بلغت القيمة الإجمالية للقروض والمساعدات التنموية التي تمنحها الصين لأفريقيا نحو خمسين مليار دولار [6].

فعملية تفعيل المنتدى، كانت تتم بجدية ، ففي الاجتماع الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في 2012،أكد الرئيس الصيني هو جين تاو على جملة من الإجراءات والخطط الجديدة التي ستتخذها الحكومة الصينية من أجل تعزيز التعاون بين الصين والدول الأفريقية في مجالات الاستثمار وتدريب الأفراد والطب، وتقديم عشرين مليار دولار أمريكي إلى إفريقيا كدعم لها،

خصوصا في مجالات بناء البنية التحتية والزراعة والصناعة وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعادل هذه القروض ضعفي ما كان عليه خلال السنوات الثلاث الماضية [7]، و هو ما أكد على جدية الطرف الصيني في صراعه ضد النفوذ الأمريكي في المنطقة وعلى المشاريع المقابلة ،و قد برز بشكل واضح في المنتدى الثاني في أديس أبابا، حيث تم التصريح بكونه موجه أساسا ضد الهيمنة والسيطرة الغربية ، و النظام العالمي الجديد [8].

ب/الصين ومعادلة النفط في إفريقيا :

تمثل الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة، و في هذا الإطار تقدم إفريقيا خدمة كبيرة للصين ، حيث تزودها الدول المنتجة بما قيمته 10٪ من الناتج الأجمال العالمي ، و في إحصائيات لوزارة الدفاع الفرنسية ،أكدت تحول الصين إلى أكبر مستهلك بعد 10سنوات على الأكثر ، كونها تملك في حوزتها مخزونات كبيرة من النفط والغاز ،و هو ما أسهم بشكل كبير في ارتفاع الأسعار ، حيت تزايد الطلب بنسبة 40٪ من الطلب العالمي على النفط في الأربع سنوات التي تلت 2005[9]

و في الربع الأول من 2005، فرض عليها معدل النمو الذي بلغ10.2٪، تنويع مصادر الحصول على النفط ، و تقليل تبعيتها للشرق الأوسط ، حيث برزت إفريقيا الملجأ الضروري.فقبل1992،كانت المورد النفطي الإفريقي الوحيد للصين ،مقابل اعتماد كبير على الشرق الأوسط و أمريكا اللاتينية وجنوب شرق اسيا [10].

إن ما يحكم التوجهات الصينية تجاه النفط الإفريقي مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي :

- كون سوق النفط العالمية تقع تحت وطأة قدم نخبة من المجتمعات الغربية المسماة الشقيقات السبع ❖،و هي الشركات البترولية السبع التي تدير السوق العالمي منذ السبعينات حيث سيطرت على إنتاج 85٪من احتياطي النفط العالمي ،و إن كانت قد تراجعت هيمنتها لصالح الشركة السعودية ، ومنظمة الأوبك التي وقفت في وجهها [11].

- كون الدول الإفريقية المنتجة أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط ❖أوبك ❖خاصة الجزائر ، ليبيا ونيجيريا 4،وهي فاعل رئيسي في سوق النفط العالمية، وذلك نظرا لضخامة ما تسهم به في حجم الإنتاج العالمي البالغ 80 مبى (مليون برميل يوميا، لاسيما في ظل توقع أن تزيد في تلبية الارتفاع المتوقع في الطلب العالمي على النفط أن يصل إلى نحو 65 مبى عام2030 أي حوالي 54.1٪ من إمدادات النفط العالمي وذلك مقارنة بحوالي 38.4٪ عام2000 [12]،و يتضح ذلك من خلال تركيز الصين على الدول النفطية في تفاعلاتها الاقتصادية :

- نيـجـيـريـا :

تقع في منطقة غرب إفريقيا، وهى المنطقة الأهم في إنتاج النفط في إفريقيا، حيث تعتبر المنتج الأول للنفط في إفريقيا ،وهى عضو في منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك)، ويبلغ احتياطها 36 مليار برميل، وبحجم إنتاج يومي يصل إلى 2.7 مليون برميل [13].

تتركز مناطق إنتاجه في بورت كارهوت ،وفي دالتا النيجر بحقول نفطية يبلغ عددها 606 حقل، و الارتفاع في الإنتاج المتوقع قد يصل إلى 4.42مليون برميل في عام 2020[14]

بالتالي فان الأهمية النفطية لنيجيريا، جعلت الصين تواجه منافسة كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، حيث تأتي نيجيريا على رأس الدول

الأفريقية التي تصدر النفط إلى الولايات المتحدة، و يحتل النفط النيجيري المركز الخامس بالنسبة لها بكمية تبلغ 1.5 مليون برميل يوميا [15]، خاصة إذا علمنا أن الشركات الأمريكية تسيطر على أكثر من 7.4 مليار دولار من الاستثمارات في القطاع النفطي النيجيري، و هو ما يجعل إنتاجها البالغ نحو 2 مليون برميل يوميا، يتوجه نصفه إلى الولايات المتحدة [16].

كما قامت بتشكيل مجموعة لمبادرة للنفط الأفريقي تضم ممثلين عن الإدارة الأمريكية وشركات النفط في القطاع الخاص الأمريكي، وعدد من زعماء الدول النفطية الأفريقية، و هو لوبي يقع تحت إدارة❖بولمايكل❖ وقد أصدرت هذه المجموعة كتاباً بعنوان النفط الأفريقي: أولوية الأمن القومي، وقد أصبحت هذه المجموعة بمثابة لوبي أمريكي يتحرك في أفريقيا لتأمين مصالح أمريكا النفطية التي قامت بالضغط على نيجيريا للانسحاب من منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك [17]

وفي سبيل الحصول على النفط النيجيري، قامت بكين بعقد العديد من اتفاقيات الشراكة في مجال البنية التحتية ،بدعوة من الرئيس النيجيري عمر يارادوا إلى إقامة شراكة إستراتيجية متبادلة المنفعة بين الطرفين، تستهدف التطور السريع للطاقة والبنية التحتية للنقل، وهو ما أكده الرئيس في زيارة رسمية للصين في2008 ،موضحا أن ادارته وضعت إطار تنظيمي لإشراك المستثمرين الأجانب في تطوير البنية التحتية العامة،كما قدم ضمانات لأمن الطاقة لجمهورية الصين، و هو ما مكنها من بناء أسس متينة لمصادر الثروة البترولية [18].

وهو ما مكن الشركة النفطية الصينية من حيازة 45٪ من حقل أكبوا البحري النيجيري بترولا بقيمة 7.6مليار دولار 20،فقد وقعت الشركة الصينيةاتفاقا

لإنشاء الطريق الدائري حول مدينة بورت هاركورت النفطية في نيجيريا بمبلغ مليار دولار [19].

- الجزائر وليبيا: تقع الدولتان في منطقة شمال إفريقيا، حيث يقدر احتياطي ليبيا من النفط بحوالي 40 مليار برميل، وهى تنتج يوميا 1.6 مليون برميل، بينما يصل إنتاج الجزائر اليومي إلى 1.3 مليون برميل، وبلغ احتياطيها 12.4 مليار برميل [20].

و هي بذلك تعتبر ثاني مصدر للنفط في العالم، حيث تقوم بتجهيز 20٪من الطلب العالمي على الطاقة، وفي 2010، دعت الجزائر إلى خفض الإنتاج خلال منتدى الدول المصدرة للغاز، على غرار الدول المصدرة للنفط لتجنب زيادة الإنتاج، و تدير شركة سونطراك الحكومية الثروة الكبيرة للجزائر المكونة من النفط و الغاز، والتي تحتل المركز الحادي عشر عالميا ضمن قائمة أكبر كونسيرتيوم للنفط و الغاز في العالم [21]، و تتوقع كل من الجزائر و النيجر و نيجيريا تصدير الغاز بحوالي 25مليار قدم مكعب سنويا ابتداء من 2015 من خلال أنابيب الغاز عبر الصحراء [22].

و في هذا الإطار ، تجري التساؤلات عن إمكانية الحصول على بدائل للثروة التقليدية، والملفت للانتباه، دراسة أجرتها شركة المتخصصة في أبحاث الطاقة أن حقول النفط الصخري في كل من الجزائر وروسيا والأرجنتين تضم احتياطات أكبر من تلك الموجودة في تكساس بالولايات المتحدة والتي يروج الأميركيون إلى أنها ستؤدي إلى طفرة في إنتاجهم من النفط [23].

بيد أن التعويل عليه يبقى ضعيفا ،و هو ما أشار اليه عبد المجيد عطار أشار إليه عبد المجيد عطار، المدير التنفيذي السابق للشركة الوطنية سونطراك أن

الصخر و الغاز الزيتي لن يكون كافيا لتعويض الانخفاض في الموارد التقليدية [24].

تشاد: أما دولة تشاد التي تقع في منطقة وسط إفريقيا،فقد توجهت الشركات الصينية إلى استثمارات نفطية على الرغم من العلاقات الدبلوماسية بين تشاد وتايوان، و هو ما يوضح أهمية النفط كمصدر حيوي استراتيجي للصين مقارنة بقضايا حساسة متعلقة بالوحدة الصينية [25].

كما أن حاجة الصين من النفط ومشتقاته، دفعتها إلى غزو أدغال أفريقيا وتعزيز الروابط التجارية مع دول القارة السمراء، بحيث اتجهت إلى الاستثمار في الزراعة بمساحات شاسعة من أراضي الكاميرون وموزنبيق وأوغندا وتنزانيا، السودان وإثيوبيا وزامبيا والكونغو الديمقراطية

فالقيادة الصينية تدرك أهمية إفريقيا التي تحتوي على ثروات من المعادن النادرة تشكل ما نسبته أكثر من ثلث احتياطي ثروات المناجم في العالم [26]. وعلى سبيل المثل، فإن النيجر والصومال وناميبيا وأفريقيا الوسطى تملك أكبر مخزون لمادة اليورانيوم، كما توفر القارة السوداء ما نسبته خُمس احتياطي العالم من الماس والذهب، الأمر الذي جعل لغانا مكانة مميزة في السياسة الصينية كونهاإحدى الدول المنتجة للنفط،و ثاني أكبر دولة منتجة للذهب بعد جنوب أفريقيا ،لذلك سارعت الصين للاستثمار فيها بحيث بلغت صادرات الصين إليها أكثر من 5 بلايين دولار [27].

أما بالنسبة للسنغال، فقد نجحت بكين في أن تكون الشريك التجاري الأول لها، فضلا عن كونها رابع أكبر دولة مانحة للمساعدات، من خلال مجموعة من المشاريع مثل مطار العاصمة داكار، وتمويل مستشفى للأطفال في مدينة ديامنياديو، والتخطيط لبناء ساحة رياضية في العاصمة داكار [28]، كما تحاشت

الشركات الصينية التورط مع الحكام في الأمور السياسية، و توجيه خدماتها للشعب في صور مشاريع البنية التحتية والرعاية الصحية والمنح الدراسية المواطن [29].

و هو ما ينظر له على أنه إستراتيجية للتغلغل الناعم يمكنها من سحب البساط من الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد قدمت نفسها إلى الدول الإفريقية على أنها دولة نامية تسعى إلى المنفعة المشركة دون إتباع المساومة أو المشروطية السياسية والتدخل في الشؤون الإفريقية[31]،حيث تتدخل ببطء وحذر في وساطة محايدة وواضحة في الصراعات الإفريقية، خاصة تلك التي تتعلق مثل الوساطة لتسوية الصراعات الإفريقية في دارفور في 2007، كما توسطت من أجل صفقة سلام بين شمال السودان وجنوبه في موضوع التنازع على مناطق حدودية غنية بالبترول ورسوم أنابيب النفط في أوت2012 وتوسطت لحل والصراع بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، و هي مساعي وصفت كونها تأثيرية أكثر منها تذخلية ولكن مهمة من الناحية الإستراتيجية، لأنها تعلن دخول الصين في مرحلة الوساطة في أنواع من المواجهات المسلحة الداخلية والصراعات بين الدول في إفريقيا [30].

وفي هذا السياق برزت نتائج التعامل البيني لخمسين سنة بشكل ايجابي، حيث نفذت الصين أكثر من 800 مشروع مساعدة اقتصادية في أفريقيا، منها 137 مشروعاً زراعياً، 133 مشروع منشآت تحتية، 19 مدرسة، 38 مستشفى، وبعثت نحو 16 ألفاً من العاملين في الحقل الطبي إلى أفريقيا. وفي إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي وأعفت الصين ديوناً عن الدول الأفريقية تبلغ 10ر9 مليار يوان صيني، ودربت 15 ألف شخص [31].

التنافس الصيني الأمريكي في السودان

هناك أهمية لبعض الدول كالسودان في إطار بناء تحالف دولي يخدم المصالح الحيوية للولايات المتحدة من أجل محاربة ما يسمى بالإرهاب ،كما أن تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية أدى لجعلها بيئة خصبة لنمو المشاعر المعادية للغرب والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعد القارة الإفريقية الحلقة الأضعف في سلسلة ما يسمى بالإرهاب الدولي [32]، حيث أرسلت الصين قوات عسكرية لحماية أبار إنتاج البترول والغاز الطبيعي في السودان ، مستغلة خروج الولايات المتحدة الأمريكية منها في **1995**، لتحضى باستثمارات نفطية كبيرة تبلغ نصف الصادرات السودانية من النفط تتجه نحو الصين حسب إحصائيات **2008**، كما قامت شركة سينوبك الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول**1500** كم لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر، و منه إلى ناقلات البترول المتجهة إلى الصين [33].

2/التواجد الأمريكي في القارة الإفريقية :

تقوم السياسة الأمريكية في أفريقيا عل مرتكزات تتمثل فيما يلي :

- التركيز على مناطق إقليمية معينة، و اختيار دور قيادي لبعض الدول تخدم مصلحتها كجنوب إفريقيا و السنغال و نيجيريا.
- التركيز على قضايا معينة تخدم الأجندة الأمريكية كالإرهاب و الجريمة المنظمة.
- عسكرة القارة الأمريكية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تدريب و تمويل قوات افريقية يتم إنشاءها لتحقيق الأمن و الاستقرار [34]، فصانع القرار الأمريكي أدرك أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المناطق، نظرا إلى ما تتوفر عليه من موارد طبيعية، خاصة النفط خاصة إذا علمنا أن الأهداف الاقتصادية تأتي في الطليعة، خصوصا بعد تزايد الاكتشافات النفطية فيها، كما تهدف إلى

فتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات الصناعية في مناطق مختلفة من العالم، من أبرزها القارة الأفريقية التي تضم أكثر من 850 مليون نسمة[35].

- محاربة الأنظمة المارقة كونها تدعم الإرهاب كالسودان و ليبيا، ودعم النظم التي تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطي وفقا للتصور الأمريكي، وبالأخص تلك الواقعة في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية في القارة، و تشكيل نخب جديدة في إفريقيا موالية للغرب و الولايات المتحدة الأمريكية [36]، وتأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة، وهو ما يؤكد عليه مبدأ التجارة بدلاً من المساعدات[37].

وهي مرتكزات بدأت ملامحها تتشكل في عهد الرئيس الأمريكي كلينتون عام 1998 ،حيث قامت إدارته بمحاولات لتأسيس شراكة أمريكية أفريقية جديدة تخدم المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية، ومحاولة لإدماجها في الاقتصاد العالمي وإنهاء تهميش القارة الأفريقية، وهي سياسة استدراكية للغياب الأمريكي الطويل خلال و بعد الحرب الباردة، كانت تكلفته التوسع الصيني المهدد للأمن القومي الأمريكي من حيث المصالح المفقودة هناك[38].

المبادرات الأمريكية في إفريقيا :

جاءت هذه المبادرات كرد فعل على التخوف من محاولات التغلغل الصينية في افريقيا، حيث يتوقع ميرشهايمر من خلال واقعيته الهجومية أن استمرار النمو الاقتصادي الصيني، يدفعها إلى سياسة الهيمنة على مجالات إقليمية مختلفة أسيوية و افريقية بنفس الطريقة التي تهيمن من خلالها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي، وهو ما يتبعه رد فعل أمريكي و معظم جيران بكين، بما في ذلك الهند واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية، وروسيا، وفيتنام، لاحتواء القوة الصينية ، الأمر الذي يخلد إلى مسابقة أمنية مشددة مع احتمالات كبيرة

للحرب، وباختصار، صعود الصين من غير المرجح أن تكون هادئا على المدى الطويل عندما تحقق الصين مستوى قوة نسبية اقتصادية وعسكرية مترادفة مع الولايات المتحدة[39].

فبعد الحرب الباردة، أمست الولايات المتحدة الأمريكية أكثر تركيزا على معطيات التغلغل الصيني في هذه منطقة، فالإعجاب الذي تحوز عليه الصين لدى دول المنطقة ترجم إلى تعميق للعلاقات الاقتصادية و ارتفاع نسبة التعاملات التجارية و المالية، بحيث تعتبر الصين حاليا ثاني اقتصاد في العالم بفضل سرعة توسعها الكبيرة المقدرة ب**9- 10**٪ سنويا منذ **1970**، و هي وتيرة تمكنه من تجاوز الاقتصاد الأمريكي لعام **2030**.

وذلك باحتلالها المراكز الأولى كأكبر مصدر ومستورد في المستقبل، وأكبر احتياطي للنقد الأجنبي، وأكبر دائن و مقرض للدول النامية بنسبة تفوق نسبة البنك العالمي[40]، وهو ما جعل الولايات المتحدة تتحرك صوب القارة الإفريقية من خلال المبادرات التالية:

أ- مبادرة الساحل Pan Sahel Initiative و مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء tscti:

لقد كانت محاربة الإرهاب في إفريقيا عنوانا لجل المبادرات الأمريكية المطروحة في المنطقة كمبادرتين: مبادرة الساحل، ومبادرة مناهضة الإرهاب في الصحراء بغرض مساعدة قوات الدول المعنية على مراقبة حدودها في مواجهة الأعمال غير المشروعة[41]، وهو مصمم لحماية الحدود وتعقب حركة الناس، ومحاربة الإرهاب، وتعزيز التعاون والاستقرار في المنطقة، حيث عرّفت مجالات التعاون ذات الأولوية في منطقة الساحل في: الانتخابات وانعدام الأمن الغذائي والجريمة عبر الوطنية والمسائل الاقتصادية الاجتماعية و التحديات البيئية، و إنشاء مرصد

الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية على مستوى بلدان اتحاد المغرب العربي واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل وتحدي التعليم في النيجر، كم وضع المكتب برامج متكاملة بشأن معالجة تحديات المخدرات والجريمة في مالي وموريتانيا والنيجر[42].

و هو ما أعطى للولايات المتحدة فرصة لتجد موطأ قدم في إفريقيا ،ففي مارس 2004،جاءت مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في عملية عسكرية خاضتها أربع من دول الساحل الإفريقية: مالي، تشاد، النيجر، والجزائر ضد الجماعة السلفية للدعوة و القتال، حيث تم القضاء على الزعيم الأول المسمى نبيل عماري، كما تم القبض على نائبه سيفي صحراوي في تشاد، وهي أسماء وردت في اللائحة الأمريكية حول المنظمات الإرهابية [43].

أما مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، فهي خطة مشتركة بين الوكالات المدنية والعسكرية أطلقتها الولايات المتحدة تجمع بين الجهود المبذولة مواجهة التأثيرات الإرهابية في المنطقة ومساعدة الحكومات على تحسين مراقبة أراضيها ومنع مساحات شاسعة من الأراضي الأفريقية المهجورة أن تصبح ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية تضمن الدول الشريكة الأولى في البرنامج: الجزائر، نيجيريا، السنغال، المغرب، موريتانيا مالي، تشاد، وتونس،نيجيريا هدف التحالف ليس للقتال في المناطق الساخنة، ولكن لتوفير التدريب الوقائي والمشاركة مع الحكومات للمساعدة على منع نمو المنظمات الإرهابية في البلدان الشريكة[44].

وتجدر الإشارة إلى كونها متعددة الأوجه،مأسسة التعاون بين قوات الأمن في المنطقة و تعزيز الحكم الديمقراطي، و محاربة الإيديولوجية الإرهابية، وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية مع الولايات المتحدة، لاسيما قدرات الحكومات

المحلية في منطقة الساحل الإفريقي من أفريقيا كموريتانيا ومالي وتشاد وبوركينافاسو والنيجر، وكذلك نيجيريا والسنغال، كما تضمنت أهداف توسعية تتمثل في تسهيل التعاون بين بلدان الساحل الإفريقي والشركاء في المغرب العربي: الجزائر، تونس في مجال مكافحة الإرهاب، كما يخلق تركيز إقليمي جديد للتعاون عبر الصحراء، و استثمار مؤسسات إقليمية كالاتحاد الإفريقي ومراكز البحوث في هذا المجال [45].

ب- قانون النمو والتنمية الاقتصادية :حيث توجهت الولايات المتحدة لعقد أول استثمار تجاري في فبراير **1999** بجوهانزبورغ بجنوب إفريقيا، ومنتدى التنمية الاقتصادية بحضور الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتكونة من **14** عضوا (سادك) في نفس السنة ببوتسوانا بالغابون بحضور ستيوارت ايزنستات وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية، إضافة إلى تسعون نائبا عن الوفد الأمريكي، حيث نوقش الاستثمار الأمريكي في المنطقة، والقضايا التي تؤثر على التجارة، والنقل، والبنية التحتية والزراعة .فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) الكوارث البيئية والتنوع البيولوجي [46]، كما وضعت الولايات المتحدة مشروعها حول قانون النمو الإفريقي و التنمية الذي تم اعتماده في **2000**، يركز بشكل كبير على الفرص والإمكانيات الاقتصادية في القارة، والامتيازات الممنوحة للمنتجات الإفريقية للنفاذ إلى السوق الأمريكية، وتم تجديد هذا القانون في **2004** يمتد حتى **2015**، و تتمثل الفرص الرئيسية للقانون في كونه يسمح للأفارقة تصدير الملابس خالية من الرسوم الجمركية إلى الولايات المتحدة، وهو ما وفر زيادة الاستثمار في أفريقيا، والتعاملات التجارية معها، حيث ارتفعت قيمة الملابس الأفريقية الموجودة في السوق الأمريكية من **600** مليون دولار في عام **1999** إلى **1.5** مليار دولار في**2003**.[47]

ج- قيادة الأفريكوم: United States Africa Command (USAFRICOM)

جاءت ضمن سلسلة الخطط الإستراتيجية في إطار الحرب على الإرهاب، لاسيما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ففي هذا الإطار قررت الإدارة الأمريكية برئاسة بوش الابن في نهاية سنة 2006 إنشاء القيادة العسكرية أفريكوم الذي أعلنت عن تكوينه رسميا في فبراير 2007، وبدأ العمل الفعلي في أكتوبر 2008، انطلاقا من مدينة شتوتغارت الألمانية مقر القيادة العسكرية الخاصة بأوروبا، وهي لا تعدو أن تكون امتدادا للخطوات السابقة، مبادرة دول الساحل لمكافحة الإرهاب في 2003، مبادرة مكافحة الإرهاب ما بين الدول المطلة على الصحراء في 2005، وهي المبادرة التي تم فيها إلحاق دول المغرب العربي بالمبادرة السابقة التي كانت تظم فقط دول الحافة الجنوبية للصحراء[48]، وفي 2004، ساهمت الجزائر في تدريب مع القوات الأمريكية التي أتت للمساعدة على مواجهة الجماعة السلفية للدعوة والقتال، كما شارك الجيش الجزائري في المناورات التي قام بها الجيش الأمريكي والناتو، بالإضافة إلى مبادرة الساحل الإفريقي لمحاربة الإرهاب قبل أن تتطور و تصبح المبادرة العبرة للصحراء لمواجهة الإرهاب[49]، و في 2010 احتضنت مدينة شتوتجارت الألمانية مؤتمرا حول الأفريكوم، أبرزت التحليلات أن هذا التغيير في الخريطة الكونية للجيوسياسة الأمريكية، بانتقال تركيزها على إفريقيا تزامنا مع الانسحاب الإستراتيجي من العراق2012، وأفغانستان، وبدء نشر قوات المارينز في إستراليا2011، مستعينين بتحليل ماكندر: الانسحاب من الحافة البرية الداخلية لأوراسيا، أي من أفغانستان مرورا بالعراق ومصر وحتى المغرب العربي إلى الحافة الخارجية البحرية ومركزها أستراليا. أي أن نقاط الارتكاز الجديدة للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة هي الحافة البحرية من أستراليا مرورا بجنوب

أفريقيا وحتى جنوب أمريكا اللاتينية، مع التمركز في أفريقيا من خلال القيادة الأفريقية أفريكوم[50].

هذا و قد مثلت محاربة الوجود الصيني في إفريقيا والعمل على تهميشه وإقصائه نهائيا، أحد أهم الأهداف المتوخاة[51]، والتي تم تدعيمها من خلال برنامج المساعدة والتدريب على عمليات الطوارئ الإفريقية، تتضمن مجموعة كاملة من عمليات التدريب على حفظ السلام وتعليمات مصممة خصيصا لتتناسب مع احتياجات البلد والقدرات، ويركز البرنامج على جنود الدول الشريكة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، من الذين تم تحديد مهمتهم للمشاركة في عملية دعم السلام أو البقاء في وضع الاستعداد للقيام بذلك[52]. وما يجعل الوجود الأمريكي العسكري يشكل خطرا على الدول الإفريقية كونها تقدم إغراءات متعلقة بتوفير فرص مهمة للجنود في مجالات إدارة الملاجئ واللاجئين، والارتقاء بمهارات القيادة على مستوى الوحدات الصغير والكتائب، إضافة إلى توفير المعدات إلى الدول الشريكة، بما في ذلك أجهزة الكشف عن الألغام، و معدات المجال الطبي، والزي المدرسي، وأجهزة تنقية المياه،وإجراء التدريب لتجديد المعلومات بشكل دوري للتأكد من استمرار المحافظة على قدرات الوحدات ؛ وتكوين المدربين الأفارقة في مجال مهارات حفظ السلام[53].

الخـــــــــاتمـــة:

من خلالها نخلص إلى كون المشاريع الصينية التي جاءت ردا على المبادرات الأمريكية، هي في الحقيقة إجراءات لمواجهة تحديات العولمة الأمريكية بامتياز، فبروز النموذج الاقتصادي الصيني الفريد من نوعه، و بوتيرة سريعة النمو، شكل تهديدا للنموذج الذي تقدمه الولايات المتحدة على أنه الأمثل لكل الوحدات الدولية التي تدخل في دائرة نفوذها كقوة تتفرد بتفوقها على مستوى

كل مكونات القوة، أو بمعنى أخر، فهو تهديد على مستويين: تهديد آني سلمي يتمثل في مزاحمة الصين للولايات المتحدة في الحصول على الامتيازات الاقتصادية في أكثر من منطقة نفوذ، من بينها الدائرة الإفريقية، و تهديد على المدى الطويل، كاحتمال بعد استكمال الصين لتفوقها في مختلف عوامل القوة القومية لاسيما العسكرية التكنولوجية، و من هنا يطرح التساؤل من جديد عن هيكلية النظام الدولي مستقبلا، و عن فرص و إمكانيات الانتقال إلى نظام دولي جديد .

الهوامش :

---

[1] ـ كريس ألدن ، الصين في إفريقيا : شريك أم منافس ، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي .بيروت : الدار العربية للعلوم و النشر- ، 1009، ط1، صص15- 19.

[2] -Johanna Jansson,The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC),A briefing paperPrepared for World Wide Fund for Nature (WWF). University of Stellenbosch : Centre for Chinese Studies, August 2009

[3] -Garth Shelton and Farhana Paruk, tHE FORUM ON CHINA–AFRICA COOPERATION : A STRATEGIC OPPORTUNITY. Monograph :Institute for Security Studies ,December 2008 ,p87,89

[4]- ibid,p90.

[5] -Daouda Cissé, FOCAC: trade, investments and aid in China-Africa relations. South Africa :Centre for Chinese Studies, Stellenbosch University, May 2012.

[6] – حمدي عبد الرحمن، مستقبل العلاقات الافريقية الصينية. الاهرام الاقتصادي، مجلة السياسة الدولية ، العدد التاسع، 2009

[7]-***5th*** Forum on China-Africa Cooperation, *2012* english.cntv.cn/spécial/5thfocac/.../index.shtm

[8]-Fabienne Pinel, La Chine, le pétrole et l’Afrique, www.afrik.com/article9773.htm

[9] – محمد عايش، الجزائر و الأرجنتين لديهما نفط صخري يفوق أمريكا .تقرير العربية، من الموقع : www.alarabiya.net

[10] -**Matthieu Auzanneau**, Le pic pétrolier de l'Algérie, et de trois autres nations arabes gâtées par l'or noir ,*Un colloque sur le pic pétrolier et la transition énergétique*

[11]محمد جمال عرفة ، الصين والتغير الناعم في إفريقيا: العولمة البديلة ،قراءات افريقية: ثقافية فصلية محكمة متخصصة في الشؤون الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي.لندن ، العدد التاسع ، سبتمبر 2001، ص 169.

[12] -Fabienne Pinel, opcit.

[13] -Chung-lian Jiang, LA CHINE, LE PETROLE ET L'AFRIQUE, www.geopolitis.net/.../CHINE%20PETROLE%20AFRIQUE.pd

[14] *-ibid.*

[15]- كريستوفر هالمان ،أكبر شركات النفط في العالم،من الموقع الالكتروني openoil.net/iocs-nocs-reading-material-plus-cove

[16]مغاوري شلبي علي،أوبك ومستقبل أمن الطاقة، مجلة السياسة الدولية. مصر : مؤسسة الأهرام، 2006

[17]سليم نصار ، الصين تعلن حرب السيطرة على القارة الإفريقية www.alhayat.com/

[18]- إياد عبد الكريم مجيد، سياسة نيجيريا النفطية : الواقع و الطموح، دراسات دولية، العدد الثامن و العشرون، 2005، ص163

[19] -Djibril DIOP ,L'AFRIQUE DANS LE NOUVEAU DISPOSITIF SECURITAIRE DES ÉTATS-UNIS :De la lutte contre le terrorisme à l'exploitation des opportunités.Québec :centre des etudes ,Université de Montréal ,2008.

[20]- محمد عبدالعاطى، النفط فى نيجيريا وعلاقته بالأزمة فى البلاد، http: //www .aljazeera. net/NR/exeres/7FFF8A

[21]- زهير سالم ،المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط، *pulpit.alwatanvoice.com/articles/2004/10/.../12060.ht*

[22] Stefano Libert, Les Etats-Unis et le pétrole d'Afrique occidentale, Samedi, 27 Mars 2004. www.voxnr.com/cc/di_antiamerique/EplpFlkuuVTYaufSVK.shtml

[23] -Severin Tchetchoua Tchokonte , Enjeux et jeux pétroliers en Afrique: étude de l'offensive pétrolière chinoise dans le olfe de GuinéeوUniversité de Yaoundé,2008,p155.

[24]نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية و التنافس الدولي الاستعماري- الجديد في افريقيا. التقرير الاستراتيجي السابع، ص464.

[25] -ibid,p158.

[26]- خالد حنفي، مرجع سبق ذكره.

[27]- التوقعات التجارية الأمريكية: 2013. الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية . واشنطن

[28]- بدر حسن الشافعي، التغلغل الناعم: استراتيجية الصين في تعزيز وجودها في افريقيا www.alquds.co.uk/?p=123209

[29]- سليم نصار، المرجع سابق الذكر .

[30]- بدر حسن الشافعي، المرجع سابق الذكر

[31] - أولا ولي إسماعيل، العلاقات الإفريقية الصينية: شراكة أم استغلال: وجهة النظر الإفريقية، مركز الجزيرة للدراسات، 19أفريل2014

[32]- الوضع الحالي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وأفريقيا، شبكة الصين www.biosaline.org/**pdf**/Biosalinity-**News**-April2014

[33]عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، مرتكزات السياسية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية *www.sudanile.com/index.php?...id*

[34] --KOUNOU, Michel " paradoxes et misères du pétrole africain " in Enjeux n°36, juillet 2008,p60

35- حمدي عبد الرحمن حسن ، سياسات التنافس الدولي في افريقيا، : http://www.alukah.net/world_muslims/0/65874/#ixzz357W3gFla

36- الحسن الحسناوي ،التنافس الدولي في افريقيا : الأهداف و الوسائل WWW.*estqlal.com/article.php?id=3172*

37- أوضاع الصومال في القرن الأفريقي وأثرها على الأمن في إقليم البحر الأحمر www.alukah.net

38- حمدي عبد الرحمن حسن ، المرجع سابق الذكر .

39-John J. Mearsheimer,Can China Rise Peacefully ?,the national interest magazin ,April 8, 2014

1*nationalinterest.org/.../can-china-rise-peacefully-1020.*.

40- أحمد فاضل جاسم، سمية كامل حسين، المنظمات الإقليمية في بلدان العالم الثالث وأثرها في الإصلاحات السياسية والاقتصادية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 5، 2009، ص45.

41- عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، مرتكزات السياسية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية *www.sudanile.com/index.php*

42- الحسان بوقنطار، حول إستراتيجية محاربة الإرهاب، الاتحاد الاشتراكي، www.alittihad.press.ma 2010/01/19

43- Charles W. Corey , Régional Flood Control a Top Priority for U.S. SADC Forum , Office of International Information Programs, U.S. Départementof State, http://usinfo.state.gov

44- SOUTHERN AFRICA: SOUTHERN AFRICA: First SADC-US trade forum opensthis week, *www.irinnews.org/.../southern-africa-southern-africa*

45- Pierre Abramovici, Activisme militaire de Washington en Afrique, le monde diplomatique, juillet 2004,

46- Tanguy Struye, Le retour de Washington sur le continent africain, Diplomatie Magazine. janvier 2005, www.diploweb.com/forum/usaafrica.htm

47- بوحنيه قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، حزيران 2012، مركز الجزيرة للدراسات.

studies.aljazeera.net/.../06/20126310429208904.htm

48- Trans Sahara Counterterrorism Partnership (TSCTP), www.globalsecurity.org/military/ops/tscti.htm

49- Samar Smati , «Une coopération exclusivement militaire serait contre-productive» , www.algeria-watch.org

50- رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارينغي، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي. بيروت، يناير 2008، ص18.

51- إيهاب شوقي، الانقضاض الجيوسياسي العسكري الأمريكي بعد الأفريكوم
www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=48123

52- المرجع نفسه.

53-ACOTA :U . S . A F R I C A C O M M A N D F A C T S H E E T, Africa Contingency OperationsTraining and Assistance, Stuttgart, Germany2012 .